Issue 6167 - 6168 Saturday - Sunday 13- 14/ 10 /2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6167 -6168 السبت – الاحد 5 من صفر 1440 هـ 13 – 14 تشرين الاول (اكتوبر) 2018 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

عامرعبدالله

مهدي الحافظ

زكي خيري

مهدي الحافظ : يا له من زمن ؟ (4 - 4)

نوري السعيد خلال لقائه وفداً طلابياً في بيروت : تكبرون وتعقلون

عبد الحسين شعبان
بيروت

وحين عدت إلى دمشق وجدت تردّداً في موقف باقر وعامر اللّذان لا يحبذان اتخاذ موقف معارض معلن ويفضلان البقاء في إطار التنظيم ولا يرغبان العمل في إطار مستقل وقال الرفيق باقر أريد أن أبقى شيوعياً، قاطعاً الطريق على عمل مشترك يعبر بصورة علنية عن المعارضة الحزبية، وكانت تلك مفاجأة بالنسبة لي، وكان ماجد عبد الرضا قد فصل، فاندفع باتجاه الإعلان ، وبعد مداولات مع مهدي تقرّر أن نجتمع 6 رفاق فقط هم : أحمد كريم، نوري عبد الرزاق، مهدي الحافظ، خالد السلام، ماجد عبد الرضا وعبد الحسين شعبان ، وأطلق بعض إدارات التنظيم الرسمي على هذا التجمع " حزب الدكاترة " لوجود 4منهم يحملون شهادة الدكتوراه.

وخلال عملنا عقدنا اجتماعين موسعين ، حضر في الأول نحو رفيقاً وفي الثاني على ما 16 أتذكر نحو 22 رفيقاً، وكان العديد من طلبات الانتساب والانضمام والائتلاف قد وصلتنا من مجاميع حزبية غير قليلة، ابتداء من بهاء الدين نوري الذي أجرينا معه مباحثات، إلى منظمات وتجمعات كانت قد اتخذت مواقف مقاربة من موقفنا، لكننا توخّينا الدقة وحرصنا على تماسك مجموعتنا، التي للأسف هي الأخرى تصدّعت، ولاسيّما بعد غزو الكويت العام 1990 فانسحب الرفيق ماجد عبد الرضا وقرر العودة إلى العراق على مسؤوليته الشخصية.

واجتمعنا نوري عبد الرزاق وكاتب السطور وأصدرنا تعميماً اعتبرنا فيه مسألة العودة شخصية، وليست باسم حركة المنبر، وبسبب التطورات الحاصلة لاحقاً إلتقينا في القاهرة (مهدي ونوري وكاتب السطور) وقرّرنا الإبقاء على علاقاتنا "الرفاقية" والكتابة إلى الرفاق لإبلاغهم "وقف العمل" في المنبر لاستنفاذ أغراضه كما قال مهدي، واتفقنا على المحافظة على علاقاتنا الصداقية بالأساس لتقديم نموذج رفاقي من نوع جديد يمتاز بالتسامح واحترام الاجتهادات دون تخوين أو اتهام، علماً بأن رأيين كانا قد سادا داخلنا:

الأول- مثّله ماجد عبد الرضا: حين اعتبر الفرصة مواتية للعودة للعراق وكان صبره قد نفذ، خصوصاً بانقطاع مخصصه من منظمة التحرير الفلسطينية بعد غزو الكويت والضغوط التي تعرّض لها، إضافة إلى انهيار النظام الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا واحتمال عدم تمديد جواز سفره الخاص الممنوح له من اليمن الديمقراطية وقال بالحرف الواحد: إذا لم تقرروا العودة سأعود لوحدي وأتحمل نتائج عودتي.

والثاني- مثله نوري عبد الرزاق ومهدي الحافظ وعبد الحسين شعبان، مؤكدين أن السلطة لم تتراجع فلم تقدّم ما يمكن الاطمئنان إلى إمكانية إجراء تغيير في نهجها المعادي للديمقراطية على الرغم من كل ما حصل من نكبات وويلات وحروب وفشلت جميع مساعينا في نصحها أو محاولة إجبارها على التراجع، بل إن تقديراتنا ومعلوماتنا كانت تشير إلى إن الوضع ازداد سوءاً، ووصل الغرور والعجرفة إلى مديات كبيرة لا يمكن بأي شكل من الأشكال التفكير بإعادة الأمور إلى ظروف ما قبل العام 1978 خصوصاً وإن النظام كان قد تورّط في مغامرة غزو الكويت (2آب/أغسطس 1990) .وكان مع هذا التوجه عامر عبدالله وباقر ابراهيم وعدنان عباس وآرا خاجادور فيما بعد وعشرات من الكوادر الحزبية، علماً بأن رفاقاً آخرين من المجاميع الشيوعية المختلفة عادت إلى العراق وإن كانت على نحو محدود جداً.

صحيفة المنبر

كان مهدي الحافظ أحد عناصر الحركة الأساسيين، وكان يتابع معي إصدار المنبر التي كُلّفت بالإشراف عليها وعلى تحريرها وطبعها، خصوصاً وإن حركة الاحتجاج كانت تتّسع، ويمكن رصد أبرز الشخصيات فيها : زكي خيري، عامر عبدالله، باقر ابراهيم، حسين سلطان، عدنان عباس، مهدي الحافظ، نوري عبد الرزاق، ناصر عبود، عبد الوهاب طاهر، ماجد عبد الرضا، خالد السلام، أحمد كريم، محمود البياتي، علي عبد الرزاق، عبد اللطيف الراوي، علي حنوش، محمود عبد الكريم، كاظم الموسوي، محمد جواد فارس، ساهرة القرغولي، رحيمة السلطاني، عباس عبيدش، خليل الجزائري، عبد الباقي شنّان،كمال جعفر،عصام الحافظ الزند ، ليث حميد، ضياء خوجه نعمة، علي عرمش شوكت، صلاح مهدي، طلال شاكر، موسى السيد، فاضل الربيعي، جمعة الحلفي، خيرالله سعيد ، عبد الحسين شعبان ، إضافة إلى عشرات الرفاق الذين لم تحضرني أسماؤهم مع وجود رفاق غير قليلين داخل التنظيم، واستوعبت جريدة المنبر أقلاماً أدبية وفنية كبيرة وامتدت من المنافي البعيدة وحتى كردستان وتسربت إلى داخل الوطن. وكنّا نرسل بعض الأعداد المحدودة بواسطة تنظيم فلسطيني.

مهدي الحافظ ومتفرقات العلاقة

أربع قضايا يمكن أن أستحضرها مع مهدي الحافظ على الرغم من تناقضاتها، ولكل منها وفي كل مرحلة دلالات قد تكون مختلفة :

الأولى- اجتماع كوادر تنظيمات الخارج لمناقشة مشروع ميثاق العمل الوطني الذي طرحه حزب البعث أواخر العام 1971واحتمال قيام الجبهة حين تساءلت: هل أن السوفييت يريدون عقد الجبهة الوطنية أم أن قيادة الحزب مقتنعة بذلك؟ ثم ما هي الضمانات للحريّات والديمقراطية؟ عندها قامت الدنيا ولم تقعد وبعد أخذ الاستراحة جاءني حميد بخش (أبو زكي) وطلب منّي تقديم اعتذار في بداية الجلسة التالية ، لأن الأمر جد خطير والكثير من الرفاق أبدى امتعاضه (وفيه تعريض بالسوفييت) حاولت أن أناقشه ، لكن الأمر كان بلا جدوى، وطلبت الكلام عند بداية الجلسة اللاحقة ، ولكنني بدل "الاعتذار" ثبّت رأيي الأول وزدت عليه من خلال التوضيح، بأن هذا الموقف عرضه أحد أعضاء المكتب السياسي في اجتماع رسمي كنت أحضره، وكنت قد ناقشت الرفيق بوجهة نظري لضمان استمرار أي تحالف لا بدّ من توفّر عنصري الثقة والحريات، إضافة إلى الحق في النقد، وقلت إن ذلك من مسؤوليتنا ونحن أعرف بظروفنا ولا بدّ من وضع ذلك في سلّم أولوياتنا .

جدير بالذكر أن مهدي الحافظ لم ينبس ببنت شفة واعتبر وجهات نظري رأياً يُحترم سواء اختلفنا أم اتفقنا معه (علماً بأن مثل هذا الرأي يعتبر من الكبائر لدى البعض آنذاك).

وكان الاجتماع قد ضمَ: صفاء الحافظ وسعيد اسطيفان وجوهر شاويس وهناء أدور وحميد بخش وسهيلة السعدي وخليل الجزائري وكريم حسين وخالد السلام وحميد برتو ونوزاد نوري وعبد الحسين شعبان ومهدي الحافظ الذي كان قد أصبح عضواً في اللجنة المركزية وهو ما دوّنته في كتابي "المثقف وفقه الأزمة" الصادر عن دار بيسان، بيروت، 2016.

الثانية كتب مهدي الحافظ مداخلة في مجلة اليسار العربي التي كان يصدرها من 1983 باريس ميشيل كامل (الحزب الشيوعي المصري) وعدد من الشخصيات اليسارية المصرية، وهي تعقيب في إحدى الندوات على بحث مقدّم، وكان يعبّر بذلك عن وجهة نظر نقدية في الحديث عن أزمة اليسار العربي وبالدرجة الأساسية أزمة قيادته وبرامجه وعلاقته بالجمهور، وأتذكّر أنني كنت قد اطلعت على المقالة – المداخلة، بعد وصولي إلى الشام قادماً من كردستان لغرض العلاج، وكان قد نبّهني إليها أبو خيام "الحافظ" نفسه ووجدت فيها مادة أولية صالحة لإجراء حوار حول قضايا اليسار ومشكلاته وإشكالاته.

وكان مثل هذا الرأي يلقى تطيّراً من إدارة الحزب التي كانت ومعها قيادات شيوعية ويسارية عراقية وعربية تنفي بمكابرة وجود أزمة في حركة اليسار التي هي جزء من حركة التحرّر العربي التي تمثلها أنظمة " صديقة"، فضلاً عن ذلك إنها جزء من الحركة اليسارية والعمالية والشيوعية العالمية، الأمر الذي يعني أن الأزمة أبعد من ذلك، ويختصر هذا الرأي الإشكالية المزمنة والمعتّقة بشأن الأزمة إلى مجرد صعوبات أو متاعب تواجهها حركة اليسار، وربّما هي صعوبات عارضة وليست جوهرية.وكان أن جرى نقاش محموم حول المقالة التي لم يتم مناقشتها، بقدر انتقاد كاتبها والتعريض به، وحانت فرصة لأحد الرفاق ليسألني إن كنت قد قرأت المقالة، فأجبت نعم، فقال إنها فرصة لترّد عليها وتفنّد ما ورد فيها، فقلت أرى أن المقالة معقولة وفيها وجهات نظر قابلة لإجراء حوار بخصوص مشكلات وإشكالات يعاني منها اليسار، فأزاد وهل ستذهب لدحض آراء الحافظ؟ ضحكت وقلت له: إن رأيي هو أبعد مما ذهب إليه مهدي الحافظ لأنني أعتبر الأزمة بنيوية وعضوية، ولا يمكن حلّها دون اتخاذ تدابير وإجراءات حازمة وإعادة النظر بالمناهج والسياسات وأسس التنظيم ذاته، فالأزمة مركّبة ومتشابكة فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، خصوصاً وقد جرى تحنيط الماركسية وتحويلها إلى مجرد مقولات أقرب إلى الأدعية والتعاويذ يتم ترددادها في مواقع غير مناسبة وفي أزمنة مختلفة، في حين أننا نهمل المنهج ونتمسك ببعض النصوص، ونحاول أن نكيّفها على أوضاعنا وفي ظروف غير التي جاءت فيها، الأمر الذي أحدث انفصاماً بيننا وبين الواقع.

وإذا كان منهج ماركس صحيحاً فإن علينا استنباط الأحكام الخاصة بنا، لا تكرار استنتاجات قال بها ماركس أو لينين أو غيرهما، لأنها قيلت في زمان غير زماننا وبعضها حتى لو كان صحيحاً، لكنه لا يصلح لبلداننا، ناهيك عن أن الحياة أثبتت خطأ الكثير منها، فما قاله هؤلاء الرواد المبدعين من استنتاجات يصلح لعصرهم، أما عصرنا حيث الثورة العلمية – التقنية والآفاق التي فتحتها والتي تنتظر أن تفتحها، فإنها تحتاج إلى استنتاجات أخرى تتناسب مع روح العصر ونبض المجتمع .

وبدلاً من مناقشة آراء الحافظ ووجهة النظر هذه ، قال محدثي في نوع من التخابث: لا تدع العلاقات الشخصية والارتياحات الصداقية تطغى على مواقفك من القضايا المبدئية، ولعلّ من الظواهر السائدة في العلاقات الحزبية هو النظر إلى الصداقة على نحو فيه الكثير من الانتقاص أو حتى الازدراء، فالكثير من "أدعياء المبدئية" اكتشفوا بعد عقود من الزمان أن ليس لهم " أصدقاء"، وقد اعترف أحد الشيوعيين المخضرمين الذي أمضى في الحزب ستة عقود من الزمان إنه كان بلا صديق وأخذ يكتشف الناس والبشر والمجتمع خارج منظار الحزب أو عدسة إدارته، لاسيّما بعد أن أعفي من مواقعه، وهو ما تلمسته لدى العديد منهم الأمر الذي عاظم من شعوري بالعطف على هؤلاء لدرجة الشفقة أحياناً، فالصداقة قيمة عليا وكنز ثمين، علماً بأن الكنز لا يكون صديقاً على الدوام، ولكن الصديق يكون كنزاً في كل الأحوال، كما يقول المثل الروسي .

حقوق الانسان

القضية الثالثة هي العمل في ميدان حقوق الإنسان، فقد كان مهدي سبّاقاً حين حضر المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ليماسول (قبرص) العام 1983 وقام بتأسيس فرع لها في فيينا وعقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات، تسنّى لي حضور بعضها ، وأصدر بعضها في كراريس، لكن المنظمة هي الأخرى كانت تعاني من أزمة، وانفجر الصراع في الرباط العام 1997بعد أن قدّم أديب الجادر رئيس المنظمة استقالته من على منصّة المؤتمر والتي أحدثت ضجة وخلقت بلبلة.

وبعدها انتخب د. علي أومليل رئيساً وهو الآخر قدّم استقالته بعد بضعة أشهر والأسباب هي ذاتها، وبعد جدل ونقاش واسعين بدأ خارج المؤتمر وانتقل إلى داخله، وبهدف إيجاد تسوية لإخراج موحد، تقرر أن يرشح من العراق اثنين ، مهدي الحافظ وكاتب السطور، وأتذكّر جيداً أنني قلت لمهدي الحافظ، أنا أفضل ألّا أرشح، ليبقى عن العراق شخص واحد، وحين يتم انتخابك يمكن أن ترشحني حسب ما يجيز النظام الأساسي كي لا يحصل الاستغناء عن أحدنا وأعرف أنه كان محسوباً على أديب الجادر وغيابه سيؤثر عليه، لكنه أصرّ على أن الاتفاق حصل لانتخاب اثنين، وحين جرت الانتخابات لم يحصل مهدي على النسبة المطلوبة، وكانت تلك صدمة لمهدي الحافظ الذي لم يتوقّع ذلك، في حين أنني كنت أعرف الأجواء والمطبخ الذي يتم فيه ذلك، وقد حذّرته منه، وكان أكثر ما يؤلم مهدي الحافظ هو محاولة الغدر والخديعة والطعن من الخلف، وقد سبق له في مؤتمر المنظمة العام في القاهرة أن شعر 1993 بتشجيع الجهات المتنفذة ترشيح آخرين ضده، وكنت قد تحدثت بذلك بشكل غير مباشر، لكنني رفضت بشدّة.

وقد نقلت النقاش والتساؤلات حول مستقبل الحركة الحقوقية العربية إلى جريدة الحياة اللندنية (1998) بشأن مشكلاتها وإشكالياتها التي تعمّقت خلال السنوات المنصرمة، كما تم توسيعه في مجلة الضمير التي كنّا نصدرها في لندن.

القضية الرابعة هي الاتفاقية العراقية- الأمريكية واتفاقية الإطار الاستراتيجي، وكان مركز كارينجي قد وجّه الدعوة لنخبة من المثقفين والسياسيين والاختصاصيين بينهم على ما أتذكر : فالح الفيّاض ومهدي الحافظ ورائد فهمي وكاتب السطور، وممثلين عن الكرد والشبك ومجموعة طارق الهاشمي وعدد آخر، وفاجأني مهدي بأنه كان أول المتحدثين حين طلب تمديد أو تجديد الاتفاقية أو توقيع اتفاقية جديدة على غرار الاتفاقية الأمنية التي كان مفعولها ينتهي في أواخر العام 2011 وبرّر ذلك إن غياب الأمريكان سيعني إطلاق يد إيران وقدّم ورقة مكتوبة (صفحة واحدة)، ودارت مواقف الآخرين في ذلك الفلك.

أما موقف الفياض فقال: باسم دولة القانون في حينها نحن لسنا مع أو ضد، بل ننتظر فيما إذا كانت الأغلبية تريد تمديد أو تجديد الاتفاقية فسنأخذ بهذا الرأي أو على العكس إذا لم تكن الأغلبية مقتنعة فسوف نقف إلى جانبها . وأتذكّر إن الشخصية الكردية الأكاديمية أبدت تحفظات حول قانونية الاتفاقية وشروط انعقادها، ويومها سألني الحافظ بحنق من يمثّل صاحبنا: أوك أم حدك؟ فقلت له ممازحاً إنه من جماعة "المنبر" وضحكنا بعد ذلك، وكنت قد قدمت مطالعة هي خلاصة لكتابين كنت قد أصدرتهما لتبيان عدم شرعية الاتفاقية ولا قانونيتها ، لاسيّما وهي اتفاقية غير متكافئة بين طرفين أحدهما قوي ومحتل والآخر ضعيف ومحتلة أراضيه، وفيها الكثير من عيوب الرضا التي تبطل مبدأ الإرادة الحرة -Pacta Sunt ser vanda علماً بأن أطروحتي للدكتوراه كانت دراسة مقارنة حول الاتفاقيات المتكافئة وغير المتكافئة مع إشارة خاصة للمعاهدات السوفييتية العراقية.

وذكرت مثالاً كنت استشهدت به على لسان عبد الفتاح ابراهيم كان قد ردّده نوري السعيد العام 1924في برمانا خلال مجادلته بشأن اتفاقية العام المجحفة المذلة 1922 الاسترقاقية كما كان يصرّ ابراهيم على تسميتها.

يقول عبد الفتاح حاول نوري السعيد عبثاً إقناعنا بموقفه، وكان برفقة عبد الفتاح وفد يمثّل جمعية طلابية في بيروت حيث كان يدرس علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بينهم محمد زينل وصباح نجل نوري السعيد، وحينها كان نوري السعيد مسترخياً في المنتجع الصيفي يلبس دشداشة بيضاء ويجلس على فرشة على الأرض وبيده كأس عرق أبيض زحلاوي ، وبعد أن يئس من إقناع الشباب بتبريراته بالتحالف مع طرف قوي هو بريطانيا وبأن العراق خرج لتوه من سيطرة الدولة العثمانية وإن لديه مشاكل معلقة معها (المقصود مشكلة الموصل) ومشاكله مع إيران لم يتم تسويتها، وكانت حتى ذلك الوقت ولغاية العام 1937 لم تعترف بالمملكة العراقية تطلّع في وجوههم وأخذ رشفة عرق قوية وخاطبهم: تكبرون وتعقلون وتتعلمون ، وإذا كنّا كبرنا جميعاً، لكننا لا ندري من منا عقل وتعلّم، وخلال الجلسة ردّدتهاَ على مسامع أبو خيام والحاضرين عدّة مرات .

قبل الوداع

كان آخر لقاء لي مع مهدي الحافظ في نادي العلوية 2013 بعد حضوري لاحتفالية أقيمت في بغداد بعنوان " بغداد عاصمة الثقافة العربية" وهي المرة الأولى التي التقيت فيها رئيس الوزراء نوري المالكي الذي كنت قد عرفته في الثمانينات ودار حوار بحضور نحو 12مثقفاً أذكر منهم فاضل ثامر وياسين النصيّر ويحيى السماوي ومحمد مظلوم وكوكب حمزة وناجح المعموري وشوقي عبد الأمير وآخرين وأدار الحوار النائب حينها علي الشلاه، واستفسر مني عمّا دار في اللقاء وعن لقائي مع عمّار الحكيم الذي كنت قد عدت منه مباشرة إلى نادي العلوية وحين توفي محمود البياتي اتّصل بي مستفسراً ومعزياً وكنّا قد اتفقنا على اللقاء .كان مهدي الحافظ مُقلاً في كتاباته ، لكن إذا كتب أجاد وهو دقيق في اختيار كلماته وأنيق في إبراز جمال عبارته وعميق في الوصول إلى المعاني، وقد كان يمتلك نعمة القرا، وكان ملتزماً بمعايير العدل والأخلاق، متحضراً ومسالماً وغير ميّال إلى العنف وبعيداً عن اي شكل من أشكال القسوة أو الإيذاء، وكان محباً للحياة ومقبلاً عليها مثل إقباله على الثقافة بألوانها المختلفة.

رحل مهدي الحافظ ودفن في فيينا قرب نهر "الدانوب الأزرق" بناء على وصيته، وكان قد عاش فيها فترة من حياته كموظف في منظمة اليونيدو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.مهدي الحافظ المنسوج من خيوط نفيسة لا أقول وداعاً، بل اشتياقاً فالنبيذ المعتّق من تلك الخابية اللذيذة المذاق ما زال ينتظرك.

انتهى

أما كفى ظلماً بحق منتسبي الجيش السابق ؟

كثرت الوعود وتعددت تصريحات المسؤولين وتتالت القرارات طوال سنوات عديدة بشأن منح مكافئة نهاية الخدمة لمتقاعدي الجيش العراق السابق وكلها هواء في شبك ونسمع جعجةً ولانرى طحيناً.

يعرف القاصي والداني دور هؤلاء الأبطال الذين نطالب بحقوقهم المشروعة وماهي البطولات التي سطروها والتي شهد بها العدو والصديق حيث قدموا الغالي والنفيس للدفاع عن تربة العراق الغالية ومن أبسط حقوقهم على البلد أن نمنحهم فرصة عيش كريمة ومعظمهم في أعمار متقدمة ويعانون مختلف أنواع الأمراض وشظف العيش في ظل ظرف اقتصادي حرج يمر به البلد أفلا يكفي هذا الأمر الذي دُبّر بليل لمعاقبتهم على جريمة كبيرة وهي حبّهم واخلاصهم لهذا الوطن. نعم هذه هي جريمتهم الوحيدة التي أقترفوها ولاعلاقة لهم بأي أمور سياسية وأجندات دولية.

لقد فعلها الملعون بريمر عام 2003 عندما أصدر قراره السيئ الصيت بحلّ كافة تشكيلات الجيش والقوات الأمنية والجميع يعرف سبب هذا القرار وماهي نتائجه التي حدثت في العراق.

لقد ظلمهم الغريب أفلا ينصفهم أبناء بلدهم وأما يكفي هذا الظلم الذي دام لخمسة عشر عاماً لهم ولعوائلهم ولقد بُحّت الأصوات التي تطالب بانصافهم ولقد جفّت الأقلام من كثرة ماكتبت ونادت برفع الضيم ولا من مجيب.

البرلمان العراقي صوّت في الخامس من شهر أيلول عام 2013 على قانون الخدمة والتقاعد العسكري، والذي شمل منتسبي الجيش السابق الذين احيلوا الى التقاعد باحتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم ومنذ ذلك التاريخ ولحد اليوم تماطل الجهات المسؤولة عن تنفيذ القرار وتتبادل الاتهامات فيما بينها بلا نتيجة.

في شهر آب من العام الحالي تم الاعلان عن موافقة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي على صرف مكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق وفق سلم رواتب 2005 وتم الايعاز الى الجهات المختصة بتنفيذ هذا القرار ولكن حتى الآن لم يتم التنفيذ وكل مانراه ونسمعه هو تبادل الاتهامات بين الهيئة العامة للتقاعد ووزارة المالية وأصحاب القضية يتابعون بشدة ويتنقلون بين وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ويبثون شكواهم ولا من مجيب والذي يدخل على الصفحة الرسمية لهيئة التقاعد الوطنية على الفيس بوك يرى العجب فهناك كمّ هائل من التعليقات والشكاوى والأسئلة والاستفسارات والمديح والذمّ ولا من مجيب ولا أحد يكلف نفسه من هيئة التقاعد بالرد أو التعليق ولو بكلمة تبعث الأمل بين نفوس هؤلاء الأبطال فلماذا هذا التعالي والجفاء ولماذا لاتردون على اسئلة واستفسارات المواطنين وهل أنتم أفضل منهم وهل قدمتم للبلد مثل ماقدموا ؟

القضية غريبة ومعقدة فئة واسعة من الشعب وقع عليها ظلماً قاسياً وتتالت المناشدات واستمر الظلم لأعوام طويلة وأخيراً البرلمان وهو أعلى سلطة تشريعية في البلاد ينصفهم بقرار في عام 2013 ونحن في عام 2018 أي انه خمسة عشر عاماً والقرار لم ينفذ حتى الآن ورئيس الوزراء وهو أعلى سلطة تنفيذية في البلاد يصدر قراراً برفع الظلم ويصدر أوامره الى الدوائر المختصة ولا من مجيب. أستحلفكم بالله هل هناك حلّ لهذه الأحجية ومن هي السلطة الخفية التي تمنع من رفع هذا الظلم ولماذا يقبل رئيس الوزراء أن لاتنفذ أوامره ولاتطاع ولماذا يقبل البرلمان أنّ قراراته تذهب في مهبّ الريح ولا أحد يحترمها.القضية أصبحت بلا ملح ويجب وضع الحد لهذه المهزلة بأي صورة وأقول للسيد رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي قبل أن تغادر كرسي المسؤولية تابع بنفسك تنفيذ أوامرك التي لم تطع وارفع الظلم عن أخوانك بكل ما أوتيت من صلاحيات وحاسب بشدة من يماطل في تنفيذ هذا القرار لكي تُذكر بخير ولكي يسجل هذا العمل الطيب لك ويجيّر بإسمك وان لم تفعلها فسنكون على يقين بأن هيبة الدولة قد فقدت ولا اظنها ستعود.

□ المستشار الاقتصادي لاتحاد الكتاب والمثقفين العرب
رائد الهاشمي
بغداد

أرقد بسلام ايها الملاك الصغير

البيدوفيليا او مايعرف بالتحرش الجنسي بالاطفال وهي من اشهر الاضطرابات الجنسية التي تدفع بمرتكبها باستغلال قوته الجسدية او نفوذة لاخضاع من هو اضعف منه لاشباع رغبته الجنسية وهنا يتمثل هذا الطرف الضعيف بالطفل.

يتخذ المتحرش عادة سلوكاً شاذاً يتميز بمراقبه الاطفال او تعريتهم او ملامسة اجسادهم بصورة مريبة. تنتشر هذه الجرائم بصورة مؤسفة بمختلف المجتمعات حيث ترتبط بعوامل عده منها الكبت النفسي ، الفقر ، قلة الوعي،الحرمان ، غياب الرقابة على الاطفال، انتشار المخدرات وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها الان.. تعد هذه الجرائم من ابشع الجرائم على وجه الاطلاق لكون المجنى عليه طفل ذو بنية ضعيفة فكريا وجسديا فلا يستطيع طلب المعونة او دفع الاذئ عن نفسه . لذا نرى اغلب المجتمعات شرعت قوانين صارمة لمحاربة مثل هذا النوع من الجرائم تتراوح بين العقوبة والحبس والغرامة وتنتهي بالاعدام مثل القانون الامريكي الذي تكون به عقوبات التحرش بالاطفال بين المؤبد والاعدام حسب الجرم الواقع . وكذلك القانون المغربي حيث قدم مسودة مشروع قانون يعاقب المتحرشين بالاطفال بالحبس والغرامة تصل لسته الالاف درهم لكن لم يتم تنفيذه للان ، ويعد قانون جمهورية التشيك من اكثر القوانين تشدداً وصرامة بالعالم حيث تكون عقوبة التحرش بالاطفال اضافه للحبس ، الاخصاء الجراحي او الكهربائي .

اما بما يتعلق بالقانون العراقي فنصت المادتان (396، 397) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) يعاقب بالسجن لمدة لاتقل عن سبع سنوات وبالغرامة كل من اعتدى او حاول الاعتداء بالقوة او الحيلة او التهديد على شخص ذكر كان او انثى.....الخ . للاسف القانون العراقي لم ينص على اي نصوص رادعة او مشددة تعاقب المتحرش بالاطفال فكانت اغلب نصوصه عامة اضافة لافتقارنا بواقعنا الحالي للاحصائيات التي تبين عدد الجرائم وحجمها الحقيقي رغم وجودها بكثرة بمجتمعنا وكوننا واجهنا منذ عقود عديدة انعدام الاستقرار وغياب الامن وانتشار الفقر والحرمان اضافة لدخولنا زوبعه حروب الدائمة ونتائجها السلبية مما جعلت من محتمعنا بيئة خصبة لمثل هذا النوع من الجرائم .

ولكن حتى لو غائب الرقابة القانونية تبقى رقابة الوالدين هي الاولى حيث يستطيع الوالدان مراقبة اطفالهم وسلوكياتهم وتوعيتهم بكيفية التعامل مع البالغين ونوعية التلامس او مخاطبتهم او المداعبة معهم .اضافة لتوعية الوالدين بكيفية مراقبة اطفالهم فقد تظهر سلوكيات غريبة على الطفل المغتصب تنبى بتعرضه لمثل هذا النوع من الجرائم وقد تبدو اثار واضحة على جسده اضافة لحبة للانطواء وخوفه الشديد من الاخرين وكذلك الاضطرابات بالنوم والتبول اللاارادي. والاهم عدم ترك الاطفال بمفردهم بالاماكن العامة او حتى الخاصة اذا كان هناك مجال لشك باضطراب سلوكيات احد البالغين بالعائلة .

واخيرا اذا علمت ان طفلك تعرض لتحرش او الاغتصاب حاول دائما ان تتعامل مع الموضوع بهدوء وروية ،استعن باخصائي نفسي وحاول ابلاغ السلطات المختصة باسرع مايمكن. ولكي نتلافى هذا النوع من الحوادث او الجرائم كن قريبا من طفلك وامنحه وقتك ليمنحك ثقته .الرحمة لروحك الطاهرة ايها الملاك الصغير .

□ مهداه للملاك المغدور جعفر الراوي
اسراء الجزائر
بغداد